

عنوان البحث

**أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية: دراسة تطبيقية على
مشاريع قائمة في المملكة العربية السعودية**

**The Impact of Legislation on the Performance of Industrial
Projects: An Applied Study on Existing Projects in the Kingdom
of Saudi Arabia**

إعداد الطالب/

محمد ناجي بدوي سكيك

الرقم الجامعي/

2021200080

إشراف/

الدكتور/ فايز جراد

الدكتور/ الفیصل عبدالحمید محمد

العام الدراسي:

2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التشريعات والأنظمة التنظيمية على أداء المشاريع الصناعية القائمة في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل التحديات التي تواجه هذه المشاريع من حيث التأخير في التنفيذ وارتفاع التكاليف، على الرغم من التطورات التشريعية التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030. تتبع مشكلة الدراسة من غياب إطار تحليلي دقيق يربط بين البيئة التشريعية الحالية وكفاءة الأداء الفعلي للمشاريع الصناعية، في ظل تداخل الأنظمة وتعدد الجهات التنظيمية.

سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها: التعرف على مدى تأثير التشريعات على مراحل التخطيط والتنفيذ، وتقييم مرونة ووضوح الأنظمة، واستكشاف التحديات التي تفرضها التغييرات التشريعية، ومدى مواءمة التشريعات مع احتياجات التشغيل الفعلي، بالإضافة إلى قياس آراء المعنيين حول كفاءة الإطار التشريعي الصناعي.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من مديري المشاريع والمهندسين والموظفين الإداريين في مشاريع صناعية قائمة بالمملكة، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتشريعات على أداء المشاريع الصناعية، وأن وضوح ومرونة الأنظمة يعزز من كفاءة الأداء، في حين أن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات والتغييرات المتكررة في التشريعات تؤثر سلبًا على الأداء. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المشاركين من حيث الجنس أو حجم المشروع أو سنوات الخبرة، بينما ظهرت فروق محدودة مرتبطة بدرجة رضا أصحاب العلاقة.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الصناعية، الأداء المؤسسي، المشاريع الصناعية، رؤية السعودية 2030، البيئة التنظيمية.

الشكر والتقدير:

إلى أُمِّي الحبيبة...

الروح التي منحتني القوة حين ضاقت الحياة، والسند الذي ظل ثابتاً منذ رحيل والدي قبل اثنين وعشرين عاماً. كنتِ الحاضنة لكل تعب، والداعمة لكل حلم. ما كنتُ لأصل دونك.

إلى أختي العزيزة...

رفيقة التفاصيل الصغيرة، وبصمتها التي كانت حاضرة في كل لحظة دون أن تُعلن عن نفسها. كانت كلماتها القليلة كافية، ومواقفها الصادقة دائماً تُسبق القول بالفعل. لم تطلب شيئاً يوماً، لكنها أعطت الكثير، وأكثر مما يُقال.

إلى زوجتي الغالية...

شريكتي في الحياة والدرب، من كانت دوماً الحافز والمُعِين، بصبرها ووقوفها إلى جانبي في كل محطة، خففت تحديات الطريق، وزادت قيمة كل إنجاز.

إلى ابنتي الحبيبة...

زهرتي التي كبرت معي، صديقتي الصغيرة، وفرحتي العميقة. يا صغيرتي، هذا ليس مجرد إهداء، إنه وعد: أن أظل أصنع لكِ درباً يليق بك، وأن أراكِ دوماً أعلى وأجمل وأقوى.

كوني كما أنتِ... ولا ترضي بأقل من القمة، لأنك خلقتِ لتكوني في مقدمتها.

وإلى أخي الغالي...

رفيق الدرب والمشورة، من حمل همّي كأنه همّه، ومن كان دائماً أول المصدّقين بي، وأشدّهم حرصاً على رؤيتي أكمل الطريق. هذا العمل لك، وبك يكتمل.

لكم جميعاً... أهدي هذا العمل بامتنان يملأ القلب، وفخر لا يُكتب بكلمات.

فهرس المحتويات:

2	الملخص:
3	الشكر والتقدير:
4	فهرس المحتويات:
7	قائمة الجداول:
9	قائمة بالأشكال:
10	الفصل_ 1 : المقدمة
11	1.1 مقدمة:
12	1.2 مشكلة البحث:
13	1.3 أهمية البحث:
14	1.4 أهداف البحث:
14	1.5 تساؤلات البحث:
15	1.6 فرضيات البحث:
16	1.7 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
17	الفصل_ 2 : الدراسات السابقة
18	2.1 الدراسات السابقة:
20	2.2 التحليل العام:
20	2.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
20	2.4 المنطلقات النظرية للدراسة:
23	الفصل_ 3 : المنهجية والجراءات
24	3.1 المنهجية وطرق البحث:
25	3.2 مجتمع الدراسة:
25	3.3 حدود البحث:

3.4	خصائص العينة:	26
3.4.1	التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس)	27
3.4.2	التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين)	28
3.4.3	التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية)	29
3.4.4	التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (سنوات الخبرة)	30
3.5	أداة الدراسة:	31
3.6	اختبار صدق الاستبانة (أداة الاستبانة):	32
3.6.1	صدق المحتوى "الصدق الظاهري":	32
3.6.2	صدق الاتساق الداخلي:	32
3.7	ثبات قائمة الاستقصاء:	40
3.8	معيار التصحيح:	41
3.9	المعالجة والأدوات الإحصائية المستخدمة:	42
4	النتائج والتوصيات	43
4.1	المقدمة:	44
4.2	الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء::	44
4.3	اختبار T للمقارنة بين الجنسين في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية	50
4.4	اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية	51
4.5	اختبار فرضيات الدراسة:	54
4.6	النتائج:	57
4.7	التوصيات:	57
	المراجع	59
	المراجع العربية:	60

61	الملاحق
62	الاستبانة:
68	Abstract الملخص

قائمة الجداول:

جدول 1-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس)	27
جدول 2-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين)	28
جدول 3-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية)	29
جدول 4-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (سنوات الخبرة)	30
جدول 5-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الأول: وضوح الأنظمة والتشريعات	33
جدول 6-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثاني: المرونة التشريعية وتقبل التعديلات ...	34
جدول 7-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثالث: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	34
جدول 8-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الرابع: الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات ..	35
جدول 9-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الخامس: التنظيم المؤسسي والحوكمة	36
جدول 10-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الأول: الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع	37
جدول 11-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثاني: التحكم في التكاليف والميزانية	37
جدول 12-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثالث: تحقيق أهداف المشروع والجودة	38
جدول 13-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الرابع: الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)	39
جدول 14-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الخامس: استمرارية المشروع وعدم تعثره ...	40
جدول 15-3: نتائج ثبات أداة الاستقصاء باستخدام معامل ألفا كرونباخ	40
جدول 16-3: أوزان الاجابات حسب المقياس الخماسي	42
جدول 1-4: الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء للمتغيرات المستقلة	44
جدول 2-4: الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء للمتغيرات التابعة	47
جدول 3-4: نتائج اختبار T للمقارنة بين الجنسين في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية ...	50
جدول 4-4: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية	51
جدول 5-4: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين الفئة العمرية في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية	52
جدول 6-4: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين سنوات الخبرة في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية	53

جدول 4-7: تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التشريعات على أداء المشاريع

الصناعية 54

جدول 4-8: تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد التشريعات على أداء المشاريع

الصناعية 55

قائمة بالأشكال:

- رسم توضيحي 1-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس) 27
- رسم توضيحي 2-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين) 28
- رسم توضيحي 3: 3- التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية) 29
- رسم توضيحي 3: 4- التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الخبرة) 30

الفصل_ 1 : المقدمة

1.1 مقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية وتشريعية متسارعة في ظل رؤية 2030، التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تطوير البيئة التشريعية الناضجة للمشاريع الصناعية، بما يشمل الأنظمة، اللوائح، القرارات التنفيذية، وآليات الرقابة، لضمان تحسين الأداء العام للمشاريع على المستويات الزمنية والمالية والتنظيمية.

تلعب البيئة التشريعية دورًا جوهريًا في إنجاح أو تعثر المشاريع الصناعية، وذلك من خلال ما تفرضه من التزامات قانونية وإجراءات تنظيمية تؤثر على دورة حياة المشروع منذ انطلاقته وحتى مراحل تشغيله. وقد جاء اختيار موضوع هذه الدراسة استنادًا إلى تجربة الباحث العملية في الإشراف على مشاريع صناعية قائمة، حيث تم ملاحظة تأثيرات واضحة للمتغيرات التشريعية على كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وفعاليتها، وتُطرح الإشكالية البحثية في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير البيئة التشريعية والتنظيمية على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التشريعات الصناعية وأداء المشاريع من خلال دراسة تطبيقية على عدد من المشاريع القائمة. وتهدف إلى قياس أثر الأطر التشريعية على مجالات رئيسية تشمل: التخطيط، التمويل، التنفيذ، والتشغيل، مع استكشاف الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، ومدى توافق البيئة التنظيمية مع متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.

وقد أظهرت دراسات حديثة أهمية هذا الجانب؛ حيث بينت دراسة (Githu & Waithaka, 2025) أن الامتثال للتشريعات التنظيمية يساهم في رفع كفاءة الأداء، في حين أن البيروقراطية والتضارب بين الجهات التنظيمية يؤديان إلى تعثر المشاريع. كما أكدت دراسة (Mattar et al., 2024) في دولة الإمارات أن التغيرات في اللوائح أثرت بشكل مباشر على التكلفة والجدول الزمني لمشاريع التشييد. وفي السياق المحلي، أشارت دراسة الطياش وعمار (2024) إلى أن أحد أبرز أسباب تعثر مشاريع البلديات يعود إلى ضعف البنية التشريعية وغياب الإرشادات الموحدة.

وانطلاقًا مما سبق، تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي علمي يمكن أن يساهم في دعم صنّاع القرار في تطوير تشريعات صناعية محفزة، متسقة مع متطلبات بيئة الأعمال، ومواكبة لمتغيرات السوق والاقتصاد الوطني.

1.2 مشكلة البحث

على الرغم من التحولات التشريعية المهمة التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، في إطار دعم رؤية 2030، لا تزال المشاريع الصناعية تواجه تحديات ملموسة تتعلق بتأخر الإنجاز، وارتفاع التكاليف، وتعقيد الإجراءات، مما يثير تساؤلات حول مدى مواءمة الإطار التشريعي والتنظيمي مع احتياجات القطاع الصناعي.

وتُعزى هذه الإشكالية - في جزء منها - إلى تداخل الاختصاصات بين الجهات التنظيمية، وتعدد المرجعيات، وغياب الوضوح في بعض الإجراءات، ما يؤدي إلى إرباك مسار تنفيذ المشاريع وإبطاء وتيرتها. وتشير الأدبيات ذات الصلة إلى أن التشريعات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على فعالية المشاريع؛ فقد كشفت دراسة (Githu & Waithaka, 2025) عن أثر البيروقراطية في تعطيل تنفيذ مشاريع التصنيع، فيما أوضحت دراسة (Mattar et al., 2024) أن التغيرات المفاجئة في الأطر القانونية تؤثر سلباً على إدارة البرامج الإنشائية. أما محلياً، فقد خلصت دراسة الطياش وعمار (2024) إلى أن تعثر عدد من المشاريع يعود إلى ضعف التنسيق وغياب المعايير التنظيمية الثابتة.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تبحث العلاقة بين البيئة التشريعية وأداء المشاريع الصناعية، وخاصة تلك التي تمثل ركائز للتنمية الصناعية الوطنية. وتكمن إشكالية البحث في غياب إطار تحليلي ممنهج يوضح كيف تؤثر التشريعات والأنظمة على الجوانب التشغيلية والتنظيمية للمشاريع الصناعية. وتسعى الدراسة إلى معالجة هذا الفراغ عبر فهم العلاقة وتأثيرها علمياً، واقتراح توصيات قابلة للتطبيق تساهم في تحسين الأداء ورفع كفاءة المشاريع.

1.3 أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بعدًا حيويًا يمس فعالية الاقتصاد الصناعي الوطني، من خلال التركيز على البيئة التشريعية بوصفها عاملاً حاسماً في إنجاح أو تعثر المشاريع الصناعية. ويمكن تلخيص أهمية البحث في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. الأهمية المجتمعية:

تُسلط الدراسة الضوء على أحد الجوانب المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو فعالية البيئة التشريعية. وستُسهم نتائجها في تعزيز وعي الجهات الحكومية والمجتمع الصناعي بدور الأنظمة في تحسين أو إعاقة سير المشاريع، مما يدعم الجهود الرامية لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة وأكثر كفاءة.

2. الأهمية العملية:

توفر الدراسة أدوات تحليل وتقييم لصناع القرار في الجهات التنظيمية، تساعد على مراجعة التشريعات الحالية، وتحسينها بما يتوافق مع متطلبات المشاريع الصناعية، وتقليل التحديات التي تواجهها. كما يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة كأساس لتطوير معايير تنظيمية أكثر مرونة ووضوحًا.

3. الأهمية النظرية:

تُثري الدراسة الأدبيات العلمية في مجالي إدارة المشاريع والسياسات الصناعية، من خلال معالجة العلاقة بين الأطر التشريعية والأداء الصناعي من منظور ميداني. كما تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات المتخصصة التي تبحث في التداخل بين الجوانب القانونية والتنفيذية للمشاريع.

4. تميز الموضوع مقارنة بغيره:

على الرغم من وفرة البحوث في مجالات الإدارة والتطوير الصناعي، فإن الدراسات التي تناولت أثر البيئة التشريعية على أداء المشاريع الصناعية في السياق السعودي لا تزال محدودة. ومن هنا، تأتي فريدة هذه الدراسة في سد فجوة بحثية قائمة، وتقديم مساهمة نوعية في هذا الحقل.

1.4 أهداف البحث:

الهدف الرئيسي:

دراسة أثر الأطر التشريعية والتنظيمية على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في نجاح أو تعثر تلك المشاريع.

الأهداف الفرعية:

- ❖ تحليل تأثير البيئة التشريعية الحالية على مرحلتي التخطيط والتنفيذ في المشاريع الصناعية.
- ❖ التعرف على التحديات الناتجة عن تغير أو تحديث الأنظمة واللوائح التنظيمية، وانعكاسها على الوقت والتكلفة والجودة.
- ❖ تقييم مدى مواءمة التشريعات القائمة مع احتياجات التشغيل الفعلي للمشاريع الصناعية.
- ❖ استطلاع آراء أصحاب العلاقة من مديري المشاريع والمستثمرين بشأن كفاءة ووضوح التشريعات الصناعية.
- ❖ اقتراح توصيات قابلة للتطبيق تسهم في تحسين فعالية البيئة التنظيمية ودعم المشاريع الصناعية.

1.5 تساؤلات البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الأطر التشريعية والأداء الفعلي للمشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصناعي ضمن رؤية 2030. وتتمثل تساؤلات الدراسة في الآتي:

- ما طبيعة الأنظمة والتشريعات الحالية التي تنظم المشاريع الصناعية في المملكة، وما مدى وضوحها وملاءمتها لسياق المشاريع القائمة؟
- إلى أي مدى تؤثر تلك التشريعات على الأداء العام للمشاريع الصناعية من حيث الكفاءة الزمنية والمالية وتحقيق المستهدفات التشغيلية؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الامتثال للتشريعات التنظيمية ومستوى أداء المشاريع الصناعية من حيث الجودة والتكلفة والوقت؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه القائمين على تنفيذ المشاريع الصناعية نتيجة تعقيد البيئة التشريعية أو تغييرها المستمر؟
- ما أبرز التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار التشريعي بما ينعكس إيجاباً على فاعلية واستدامة المشاريع الصناعية؟

1.6 فرضيات البحث

نظرًا لأن مشكلة الدراسة قد تم عرضها من خلال تساؤلات بحثية تتعلق بمدى تأثير التشريعات على أداء المشاريع الصناعية، فقد تم بناء فرضيات الدراسة لتعكس الإجابة المحتملة عن هذه التساؤلات.

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات (كمتغير مستقل) على أداء المشاريع الصناعية (كمتغير تابع) في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأنظمة والتشريعات على أداء المشاريع الصناعية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمرونة التشريعات وتقبل التعديلات على أداء المشاريع الصناعية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيروقراطية وتعقيد الإجراءات على أداء المشاريع الصناعية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات على أداء المشاريع الصناعية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم المؤسسي والحوكمة على أداء المشاريع الصناعية.

1.7 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

اعتمدت الدراسة على نظرية النظم Systems Theory كنظرية علمية موجهة، والتي تنظر إلى المنظمة - ومنها المشروع الصناعي - كوحدة متكاملة تتكون من مجموعة عناصر مترابطة مع بيئتها الخارجية، بما فيها الأطر التشريعية والتنظيمية.

تفترض النظرية أن الأداء العام لأي نظام يتأثر بعوامل خارجية وداخلية، وأن وجود خلل في أحد المدخلات - مثل البيئة التشريعية - سينعكس بالضرورة على كفاءة المخرجات، مثل الجودة الزمنية أو المالية للمشروع.

وتُعد هذه النظرية مناسبة لتفسير العلاقة بين التشريعات الصناعية (كمدخلات تنظيمية) وأداء المشاريع (كمخرجات تنفيذية)، خاصة في ظل تعقيد وتداخل العوامل المؤثرة على المشروعات.

الفصل_ 2 : الدراسات السابقة

2.1 الدراسات السابقة:

تُسهّم الدراسات السابقة التالية في بناء خلفية معرفية حول العلاقة بين البيئة التشريعية وأداء المشاريع الصناعية، بما يعزز من الإطار النظري للدراسة.

فيما يلي استعراض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع "أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية"، وذلك بهدف توظيفها في بناء الإطار النظري وتعزيز مصداقية الفرضيات البحثية.

• Githu & Waithaka (2025):

○ العنوان: Regulatory Environment and Performance of Projects in State-Owned Manufacturing Firms in Kenya

○ الهدف: دراسة أثر البيئة التشريعية والتنظيمية على أداء المشاريع الصناعية في كينيا.

○ المنهجية: دراسة ميدانية باستخدام استبيانات وتحليل انحدار متعدد لعينة من 20 شركة تصنيع حكومية.

○ النتائج: الامتثال القانوني له أثر إيجابي على الأداء، بينما أثرت التدخلات السياسية والبيروقراطية سلباً. مشاريع كثيرة حققت الرضا والجودة لكنها تعثرت زمنياً.

○ التوصيات: تقليل التعقيد التشريعي، تبسيط الإجراءات، أتمتة العمليات، وتعزيز استقلالية المؤسسات.

• Mattar et al (2024):

○ العنوان: The Impact of Change Orders Caused by Legislative Changes on Program Management in the UAE Construction Industry

○ الهدف: تقييم تأثير التغييرات التشريعية على أوامر التغيير في المشاريع الإنشائية.

○ المنهجية: تحليل أدبيات، مقابلات، واستبيانات باستخدام مؤشر الأهمية النسبية (RII).

○ النتائج: أوامر التغيير الناتجة عن تعديلات تشريعية تؤثر سلباً على الوقت والتكلفة.

○ التوصيات: تطوير آليات استجابة مرنة، رصد التشريعات باستمرار، وتخصيص موارد مرنة لإدارة التغييرات.

● الطياش & عمار (2024):

○ العنوان: تعثر مشاريع الإنشاءات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة قطاع المشروعات البلدية.

○ الهدف: تحليل أسباب تعثر المشاريع في قطاع البلديات.

○ المنهجية: منهج وصفي تحليلي باستخدام استبانات ومقابلات.

○ النتائج: غياب وضوح وثائق المالك، تغييرات متكررة، وبيروقراطية تؤدي للتعثر.

○ التوصيات: تطوير التشريعات، تحسين التخطيط، توحيد المستندات الفنية، وتعزيز الرقابة.

● Sherman (2020):

○ العنوان: Assessing the Impact of Regulation on the Performance of Power and Pipeline Projects.

○ الهدف: دراسة تأثير أنظمة التنظيم على مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

○ المنهجية: تحليل بيانات 2000 مشروع ومقابلات.

○ النتائج: التنظيمات المتوازنة تحسن الأداء، بينما الصرامة المفرطة تؤدي إلى تأخير وتكلفة إضافية.

○ التوصيات: مواءمة التشريعات مع احتياجات المشاريع، وتبني نهج مرن في الرقابة.

● تقرير وزارة الصناعة (2023):

○ العنوان: مبادرات تطوير البيئة التشريعية للصناعة في المملكة العربية السعودية.

○ الهدف: تحسين الأنظمة التشريعية الداعمة للقطاع الصناعي.

○ النتائج: إطلاق وحدة لتقييم التشريعات والسياسات الصناعية.

○ التوصيات: تبسيط الإجراءات، مراجعة دورية للأنظمة، وتطوير تشريعات محفزة للنمو الصناعي.

2.2 التحليل العام:

تشير مجمل الدراسات إلى أن البيئة التشريعية تُعد عاملاً محورياً في نجاح المشاريع الصناعية. فكلما اتسمت التشريعات بالوضوح والمرونة والتحفيز، تحسّن أداء المشاريع من حيث الزمن والتكلفة والجودة. في المقابل، تؤدي البيروقراطية والتشدد التنظيمي إلى تحديات قد تُقضي إلى التعثر أو الفشل الجزئي. بناءً على ذلك، تدعم الأدبيات أهمية الإصلاح المستمر للتشريعات، وضرورة تبني نهج رقابي مرن يوازن بين الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

2.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

رغم تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين البيئة التشريعية وأداء المشاريع في قطاعات مثل البنية التحتية أو المشاريع الحكومية، إلا أن معظمها لم يركز على القطاع الصناعي تحديداً، أو تناول بيئات غير سعودية. كما أن الدراسات المحلية – وإن وُجدت – غالباً ما اعتمدت على نماذج نظرية أو بيانات أرشيفية دون تحليل ميداني مباشر.

تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، من خلال تركيزها على تحليل ميداني لمشاريع صناعية قائمة داخل المملكة العربية السعودية، في ظل التحولات التشريعية المتسارعة. كما أن الباحث – بحكم عمله في إنشاء وحدة قياس الأثر التشريعي بوزارة الصناعة – يمتلك إمكانية الوصول إلى بيانات واقعية، مما يضيف على الدراسة بُعداً تطبيقياً نادراً في الأدبيات السابقة. وبذلك، تُسهم الدراسة في الربط العملي بين النظرية والتطبيق، وتقديم نموذج يمكن الاستفادة منه في تقييم وتطوير البيئة التشريعية الصناعية في المملكة.

2.4 المنطلقات النظرية للدراسة:

تُعالج هذه الدراسة موضوعاً محورياً في السياق السعودي المعاصر، يتمثل في العلاقة بين الأطر التشريعية وأداء المشاريع الصناعية. لفهم هذه العلاقة، يجب أولاً توضيح المفاهيم والمصطلحات الرئيسة التي تقوم عليها الدراسة، وهي كما يلي:

أولاً: التشريعات (Legislation)

هي مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات التشريعية والتنظيمية، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين أطراف النشاط الاقتصادي، بما في ذلك القطاع الصناعي، ومن أبرز أنواعها في السياق الصناعي:

- أنظمة الاستثمار الصناعي
- لوائح البيئة والسلامة
- أنظمة العمل
- أنظمة التراخيص والتشغيل
- الأنظمة الجمركية والضريبية
- السياسات التمويلية ذات العلاقة بالصناعة

ثانياً: المشاريع الصناعية (Industrial Projects)

هي المبادرات الاستثمارية التي تهدف إلى إنتاج سلع مادية من خلال تحويل المواد الخام باستخدام تقنيات صناعية.

تمر المشاريع الصناعية بالمراحل التالية:

1. التخطيط: تشمل إعداد الدراسات والتراخيص والعقود.
2. التمويل: تأمين رأس المال من مصادر تمويل متنوعة.
3. التنفيذ: عمليات البناء والتأسيس والتشغيل التجريبي.
4. التشغيل: الإنتاج الفعلي والتوزيع وتحقيق العوائد.

ثالثاً: أداء المشاريع (Project Performance)

يشير إلى مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه المخططة من حيث الوقت، والتكلفة، والجودة، والكفاءة.

المؤشرات الأساسية لأداء المشاريع تشمل:

- مدى الالتزام بالجدول الزمني
- الالتزام بالميزانية
- جودة المخرجات
- تحقيق الربحية المستهدفة
- رضا أصحاب المصلحة

رابعاً: العلاقة بين التشريع والأداء

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن التشريعات قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على أداء المشاريع الصناعية؛ فالتشريعات الواضحة والمرنة تُسهّل سير العمل، في حين أن التعقيد التشريعي أو التعديلات المتكررة قد يؤدي إلى تأخير التنفيذ وزيادة التكاليف وتقليل الكفاءة.

خامساً: البيئة الصناعية في المملكة العربية السعودية

منذ إطلاق رؤية 2030، شهدت المملكة تطورات كبيرة في البيئة الصناعية، منها تأسيس كيانات تنظيمية كوزارة الصناعة والثروة المعدنية، وهيئة المدن الصناعية، ووحدة قياس الأثر التشريعي. ويُعد ذلك منطلقاً مهماً لدراسة العلاقة بين البيئة التشريعية المتطورة وأداء المشاريع الصناعية على أرض الواقع.

الفصل_ 3 : المنهجية والاجراءات

3.1 المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية علمية تهدف إلى فهم وتحليل تأثير التشريعات على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع بيانات ميدانية دقيقة وتحليلها باستخدام أدوات البحث المناسبة، وتم بناء هذا الجزء على النحو التالي:

أولاً: المنهج المستخدم

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لطبيعة هذا النوع من الدراسات التي تسعى إلى وصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها لاستخلاص العلاقات والآثار، كما يدعم هذا المنهج إمكانية الربط بين الأطر النظرية والواقع العملي القائم في المشاريع الصناعية.

ثانياً: أدوات جمع البيانات

سيتم استخدام الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، حيث تُعد أداة فعالة للوصول إلى شريحة واسعة من المشاركين العاملين في المشاريع الصناعية وستُبنى الاستبانة وفق نموذج علمي يضمن شمولية المحاور المرتبطة بالتشريعات، ومتغيرات الأداء، مع التأكد من صدقها وثباتها من خلال المراجعة والتحكيم المسبق.

ثالثاً: مصادر البيانات

سيتم جمع البيانات من مصدرين أساسيين:

البيانات الأولية: من خلال توزيع الاستبانة على عينة من العاملين في المشاريع الصناعية القائمة بالمملكة، ممن لديهم تعامل مباشر مع الجوانب التنظيمية والتشريعية.

البيانات الثانوية: من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة، كالدراسات السابقة، والتقارير الحكومية،

والأنظمة واللوائح الصناعية المعمول بها في السعودية.

3.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري المشاريع، والمهندسين، والموظفين الإداريين المرتبطين بإدارة المشاريع الصناعية في المملكة.

أما عينة الدراسة، فسيتم اختيارها باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية بما يضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف القطاعات الصناعية، على أن يُحدد حجم العينة لاحقاً باستخدام معادلة حجم العينة المناسبة (مثل معادلة كريجسي ومورغان).

3.3 حدود البحث:

تتحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي يجب أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج وتعميمها، وتشمل ما يلي:

1. الحدود الموضوعية:

تُركز الدراسة على قياس أثر التشريعات والأنظمة الرسمية على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة ميدانية تستهدف المشاريع القائمة، ولا تمتد الدراسة إلى العوامل الأخرى التي قد تؤثر على أداء المشاريع مثل رأس المال البشري أو التقنيات المستخدمة أو التمويل أو طبيعة المشروع، والتي تُعد من العوامل المهمة ولكنها خارج نطاق هذه الدراسة.

2. الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على مشاريع صناعية قائمة داخل المملكة العربية السعودية، دون التوسع إلى المشاريع الصناعية في دول الخليج أو الدول الأخرى، ويُراعى في العينة تمثيل القطاعات الصناعية المتنوعة في مناطق مختلفة من المملكة.

3. الحدود الزمانية:

تُجرى هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثالث من العام الأكاديمي 2025، ويشمل ذلك الفترة من يونيو حتى أغسطس 2025، وهي الفترة التي سيتم فيها جمع البيانات وتحليلها وفق الجدول الزمني المعتمد من الجامعة.

4. الحدود المنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS. وبالتالي، فإن النتائج تعتمد بشكل رئيس على دقة استجابات المشاركين، ومحدودية أداة القياس المستخدمة.

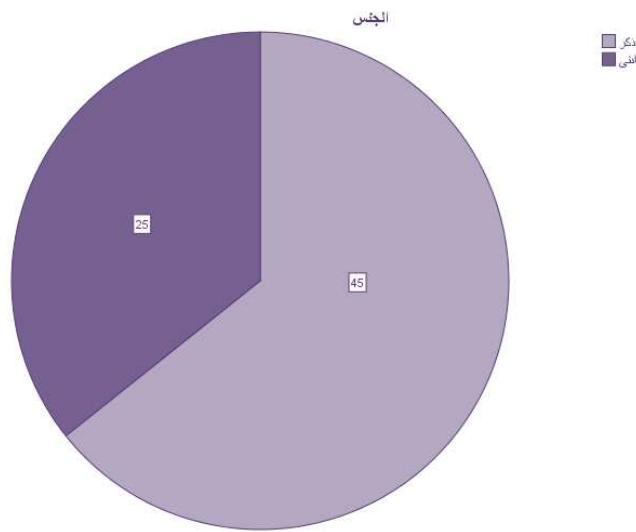
3.4 خصائص العينة:

يتم استخدام التوزيع التكراري، الوسط الحسابي، والنسب المئوية لوصف عينة البحث. هذه الأدوات توفر رؤى حول الاتجاه العام للبيانات من خلال عرض تكرار القيم، والاتجاه المركزي للبيانات، ونسبة الإجابات في كل فئة. تقدم هذه المقاييس لمحة عامة عن البيانات، مما يساعد في فهم الإجابات النموذجية وتوزيع الإجابات عبر الفئات المختلفة. هذه الخطوة أساسية في تفسير البيانات قبل الانتقال إلى التحليلات الأكثر تعقيدًا.

3.4.1 التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس)

جدول 1-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	45	64.3
	أنثى	25	35.7
المجموع		70	100



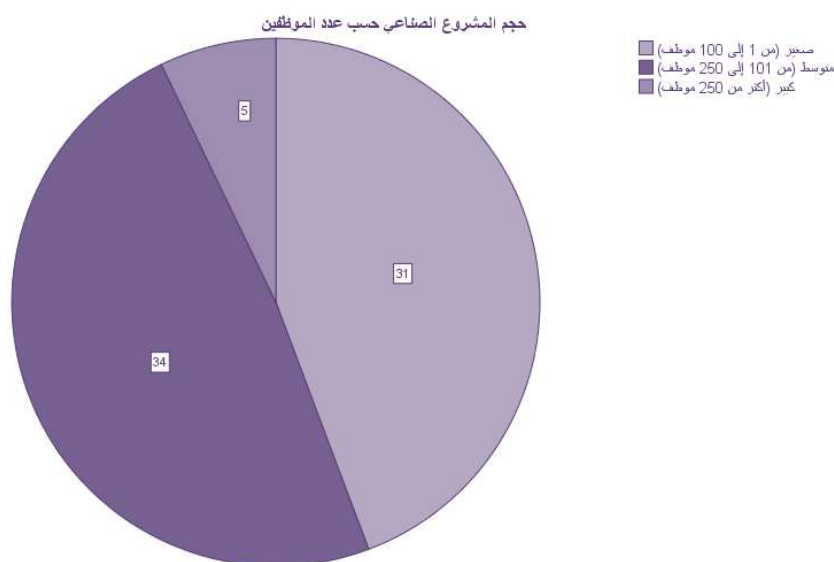
رسم توضيحي 1-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الجنس)

يوضح الجدول أن أغلبية العينة من الذكور بنسبة 64.3% مقابل 35.7% للإناث، مما يعكس التوزيع السائد في المشاريع الصناعية بالمملكة، حيث غالبًا ما يشغل الذكور أغلب المناصب التشغيلية والإدارية.

3.4.2 التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين)

جدول 2-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين	صغير (من 1 إلى 100 موظف)	31	44.3
	متوسط (من 101 إلى 250 موظف)	34	48.6
	كبير (أكثر من 250 موظف)	5	7.1
المجموع		70	100



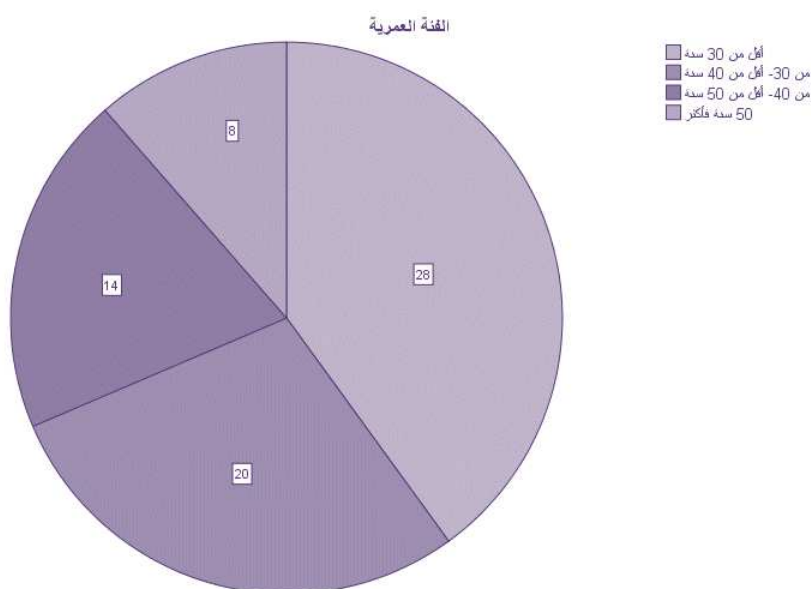
رسم توضيحي 2-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين)

يشير الجدول إلى أن غالبية المشاريع الصناعية التي يعمل بها أفراد العينة تقع ضمن فئة المشاريع المتوسطة (48.6%)، تليها المشاريع الصغيرة (44.3%)، بينما شكلت المشاريع الكبيرة نسبة ضئيلة (7.1%) فقط. يعكس هذا التوزيع تركيز الدراسة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد العمود الفقري للصناعة في المملكة.

3.4.3 التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية)

جدول 3-3: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	28	40.0
	من 30 - أقل من 40 سنة	20	28.6
	من 40 - أقل من 50 سنة	14	20.0
	50 سنة فأكثر	8	11.4
المجموع		70	100



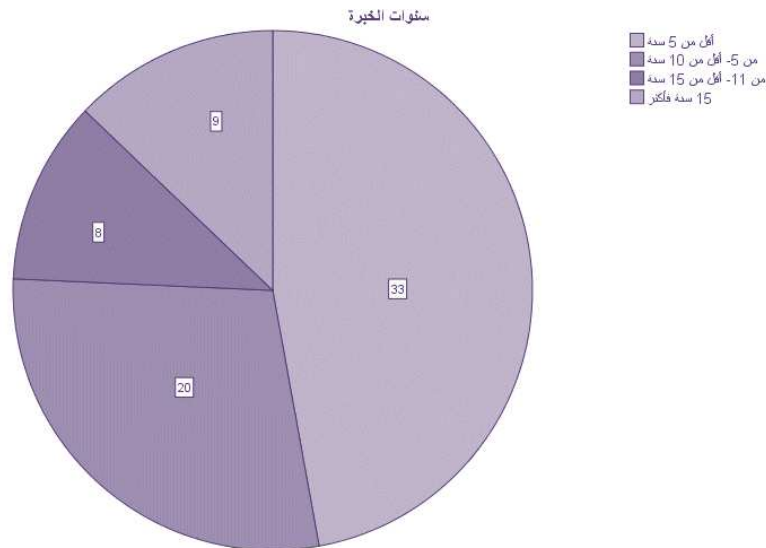
رسم توضيحي 3: 3- التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الفئة العمرية)

يُظهر الجدول تركيزًا واضحًا للعينة في الفئة العمرية الأقل من 30 سنة (40%)، تليها الفئات من 30 إلى أقل من 40 سنة (28.6%)، مع تناقص في النسب مع تقدم العمر. هذا التركيز على الشباب في المشاريع الصناعية قد يؤثر على استجابة المشاريع للتشريعات، حيث تميل الفئات العمرية الشابة إلى تبني التغييرات بشكل أسرع، وهو أمر حيوي لفعالية تطبيق التشريعات وتأثيرها على الأداء.

3.4.4 التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (سنوات الخبرة)

جدول 3-4: التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (سنوات الخبرة)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنة	33	47.1
	من 5- أقل من 10 سنة	20	28.6
	من 10- أقل من 20 سنة	8	11.4
	20 سنة فأكثر	9	12.9
المجموع		70	100



رسم توضيحي 3: 4- التحليل الديموغرافي للعينة بناءً على المتغيرات المختلفة (الخبرة)

توضح البيانات أن حوالي نصف العينة (47.1%) لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات، مع تراجع نسب الخبرة الأطول. يبرز هذا العامل أهمية التحقق من مدى تأثير الخبرة العملية على فهم وتنفيذ التشريعات الصناعية، حيث قد تؤثر الخبرة على قدرة المشاريع على الامتثال للتشريعات وتحسين الأداء بشكل مستدام.

3.5 أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة تم إعدادها بهدف قياس متغيرات الدراسة الرئيسية، وهي: التشريعات (المتغير المستقل) وأداء المشاريع الصناعية (المتغير التابع)، حيث تم تطوير الأداة بالاعتماد على مراجعة الأدبيات والنماذج السابقة ذات العلاقة، وصيغت فقراتها بما يعكس بدقة أبعاد كل متغير.

كما تضمنت الاستبانة قسمًا خاصًا بالمتغيرات الشخصية والديموغرافية للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة، وشملت: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، بهدف تحليل الفروقات الإحصائية بين فئات العينة.

وقد تم قياس المتغير المستقل: التشريعات من خلال (20 فقرة) موزعة على خمسة أبعاد فرعية، كما يلي:

- أ) وضوح الأنظمة والتشريعات (الفقرات 1-4)
- ب) المرونة التشريعية وتقبل التعديلات (الفقرات 5-8)
- ت) البيروقراطية وتعقيد الإجراءات (الفقرات 9-12)
- ث) الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات (الفقرات 13-16)
- ج) التنظيم المؤسسي والحوكمة (الفقرات 17-20)

بينما تم قياس المتغير التابع: أداء المشاريع الصناعية من خلال (20 فقرة) موزعة على خمسة أبعاد فرعية أيضًا، كما يلي:

- أ) الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع (الفقرات 21-24)
- ب) التحكم في التكاليف والميزانية (الفقرات 25-28)
- ت) تحقيق أهداف المشروع والجودة (الفقرات 29-32)
- ث) الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders) (الفقرات 33-36)
- ج) استمرارية المشروع وعدم تعثره (الفقرات 37-40)

وبذلك، تكون أداة الدراسة قد تضمنت (40 فقرة) تغطي المتغيرات الأساسية للدراسة وأبعادها الفرعية.

وقد تم قياس فقرات الأداة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، والذي توزعت بدائله كما يلي:

- (5)أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) محايد، (2) أعارض، (1) أعارض بشدة.

3.6 اختبار صدق الاستبانة (أداة الاستبانة):

3.6.1 صدق المحتوى "الصدق الظاهري":

قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، للتأكد من سلامة صياغة فقراتها مع مدى ملاءمتها للغرض الذي وضعت من أجله، وهو التعرف على أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على مشاريع قائمة، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وملاحظاتهم وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

3.6.2 صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام معامل الارتباط. ويُقصد بمعامل الارتباط أنه مقياس يُظهر مدى ارتباط الفقرة بالمجال، فكلما كانت قيمة الارتباط أعلى، دلّ ذلك على أن الفقرة تعبر جيداً عن المجال. كما تم النظر إلى قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.)، وهي التي تُحدد ما إذا كانت العلاقة بين الفقرة والمجال حقيقية أم مجرد صدفة. إذا كانت القيمة أقل من 0.05، فهذا يعني أن العلاقة حقيقية ودالة إحصائياً.

البعد الأول: وضوح الأنظمة والتشريعات

جدول 3-5: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الأول: وضوح الأنظمة والتشريعات

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية واضحة وسهلة الفهم.	0.827**	.000
2. يوجد توجيه كافٍ يشرح كيفية تطبيق التشريعات الصناعية.	0.832**	.000
3. الجهات التنظيمية توضح بانتظام تحديثات الأنظمة ذات العلاقة بالمشاريع.	0.848**	.000
4. يوجد دليل رسمي يسهل الرجوع إليه لفهم تفاصيل التشريعات.	0.909**	.000
• دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.01		

جميع معاملات الارتباط في هذا البعد عالية جداً، حيث تتراوح بين 0.827 و 0.909، وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.01، مما يدل على علاقة قوية جداً بين وضوح الأنظمة وفهم العاملين لأثر التشريعات على أداء المشاريع. أعلى ارتباط هو 0.909 (لدليل رسمي يسهل الرجوع إليه)، وأدناها 0.827 (وضوح وسهولة فهم الأنظمة).

البعد الثاني: المرونة التشريعية وتقبل التعديلات

جدول 3-6: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثاني: المرونة التشريعية وتقبل التعديلات

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. التشريعات تسمح بتعديلات مرنة بناءً على طبيعة المشروع.	0.710**	.000
2. هناك إمكانية لتقديم اقتراحات تشريعية من قبل القائمين على المشاريع.	0.654**	.000
3. الإجراءات النظامية تستوعب الابتكار والتغيير في المشاريع الصناعية.	0.837**	.000
4. تتم مراجعة بعض القوانين بسرعة استجابة لاحتياجات المشاريع.	0.739**	.000
*دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.05 **دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.654 و0.837، وجميعها دالة عند 0.01، مما يدل على ارتباط قوي إلى متوسط قوي. أعلى ارتباط هو 0.837 (الابتكار والتغيير في المشاريع)، وأدناها 0.654 (إمكانية تقديم اقتراحات تشريعية). هذا يشير إلى أهمية المرونة في التشريعات لاستجابة المشاريع.

البعد الثالث: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات

جدول 3-7: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثالث: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. الإجراءات التشريعية تمر بمراحل كثيرة تؤخر التنفيذ.	0.653**	.000

0.000	**0.621	2. متطلبات الموافقات الرسمية معقدة وتستهلك وقتاً طويلاً.
0.000	**0.808	3. تعدد الجهات الرقابية يبطئ عملية بدء المشروع الصناعي.
0.000	**0.691	4. البيئة التنظيمية تتطلب أوراقاً وإجراءات لا تضيف قيمة فعلية.
• دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.01		

الارتباطات تتراوح بين 0.621 و0.808، جميعها دالة عند 0.01، وتصنف من متوسط إلى قوي .
أعلى ارتباط هو 0.808 (تعدد الجهات الرقابية يبطئ بدء المشروع)، وأدناها 0.621 (تعقيد متطلبات الموافقات الرسمية). هذا يعكس وجود تأثير ملحوظ للبيروقراطية على الأداء.

البعد الرابع: الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات

جدول 3-8: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الرابع: الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. التشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية ثابتة ولا تتغير بشكل مفاجئ.	**0.689	0.000
2. هناك وضوح حول مدة سريان الأنظمة وعدم تغييرها خلال تنفيذ المشروع.	**0.537	0.000
3. التغييرات التشريعية تتم بطريقة مدروسة ومعلنة مسبقاً.	**0.841	0.000
4. نادرًا ما تؤثر التعديلات التشريعية سلباً على المشاريع الجارية.	**0.685	0.000
• دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط من 0.537 إلى 0.841، دالة عند 0.01، وتصنف بين متوسط إلى قوي جدًا. أعلى ارتباط 0.841 (التغييرات تتم بطريقة مدروسة ومعلنة مسبقًا)، وأدناها 0.537 (وضوح مدة سريان الأنظمة). يعكس هذا أن استقرار التشريعات وتوقع التغييرات عاملان مهمان لأداء المشاريع.

البعد الخامس: التنظيم المؤسسي والحوكمة

جدول 9-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الخامس: التنظيم المؤسسي والحوكمة

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1. الجهات التنظيمية تطبق مبادئ الحوكمة بوضوح.	0.693**	.000
2. هناك تنسيق جيد بين الجهات المسؤولة عن التشريعات الصناعية.	0.595**	.000
3. يُراعى توزيع الصلاحيات والرقابة في إعداد الأنظمة.	0.770**	.000
4. النظام المؤسسي يدعم الشفافية والمساءلة في مشاريع الصناعة.	0.632**	.000
• دال إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 0.05 ** دال إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.595 و0.770، دالة إحصائياً عند 0.01، تصنف بين متوسط إلى قوي. أعلى ارتباط 0.770 (توزيع الصلاحيات والرقابة)، وأدناها 0.595 (التنسيق بين الجهات). يشير ذلك إلى أهمية الحوكمة والتنظيم في دعم الأداء.

المتغير التابع: أداء المشاريع الصناعية

البعد الأول: الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع

جدول 10-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الأول: الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1. غالبًا ما يتم تنفيذ المشاريع الصناعية ضمن الجدول الزمني المخطط.	0.617**	.000
2. التأخيرات الناتجة عن الإجراءات التشريعية محدودة.	0.534**	.000
3. يتم اتخاذ قرارات سريعة تساعد في تسريع التنفيذ.	0.776**	.000
4. التشريعات تساعد في تجاوز العقبات الزمنية للمشاريع.	0.614**	.000
• دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.534 و0.776، جميعها دالة عند 0.01، وتصنف من متوسط إلى قوي. أعلى ارتباط 0.776 (اتخاذ قرارات سريعة تسهل التنفيذ)، وأدناها 0.534 (التأخيرات الناتجة عن الإجراءات التشريعية). يظهر هذا أن التشريعات تؤثر إيجابيًا على الالتزام بالجدول الزمني.

البعد الثاني: التحكم في التكاليف والميزانية

جدول 11-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثاني: التحكم في التكاليف والميزانية

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1. يتم التحكم في التكاليف ضمن نطاق الميزانية المخططة.	0.589**	.000

0.000	0.569**	2. هناك مرونة تشريعية تسمح بإعادة توزيع البنود المالية عند الحاجة.
0.000	0.684**	3. التشريعات تساعد في تقليل الهدر المالي بالمشاريع.
0.000	0.595**	4. لا تتسبب الأنظمة في زيادة غير مبررة بتكاليف المشروع.
• دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.01		

الارتباطات بين 0.569 و 0.684، كلها دالة إحصائية عند 0.01، وتصنف كمتوسط إلى قوي متوسط . أعلى ارتباط 0.684 (التشريعات تقلل الهدر المالي)، وأدناها 0.569 (مرونة تشريعية لإعادة توزيع البنود المالية). هذا يشير إلى دور معتدل ولكن مهم للتشريعات في التحكم المالي.

البعد الثالث: تحقيق أهداف المشروع والجودة

جدول 12-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الثالث: تحقيق أهداف المشروع والجودة

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. تحقق المشاريع الصناعية أهدافها الأساسية بفعالية.	0.519**	0.000
2. التشريعات تدعم الجودة والمعايير الفنية في التنفيذ.	0.381**	0.000
3. الرقابة النظامية تساهم في تحسين جودة المنتجات والمخرجات.	0.559**	0.000
4. الأنظمة تتيح مراجعة أداء المشروع خلال التنفيذ لتصحيح المسار.	0.476**	0.000
• دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائيا عند المستوي الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.381 و0.559، دالة عند 0.01، وتصنف بين ضعيف إلى متوسط .
أعلى ارتباط 0.559 (الرقابة النظامية تساهم في تحسين الجودة)، وأدناها 0.381 (دعم التشريعات للجودة
والمعايير الفنية). يدل هذا على أن التشريعات لها تأثير محدود إلى متوسط في هذا البعد.

البعد الرابع: الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)

جدول 13-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الرابع: الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الاحصائية
1. يشعر أصحاب العلاقة بالرضا عن أداء المشروع في ظل التشريعات الحالية.	0.542**	.000
2. التشريعات تعزز ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة في المشروع.	0.563**	.000
3. تتم مراعاة مصالح جميع أصحاب العلاقة ضمن الأطر التنظيمية.	0.674**	.000
4. لا تُشكل الأنظمة عائقاً أمام التواصل والتنسيق بين الأطراف المعنية.	0.558**	.000
*دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.05 **دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.01		

الارتباطات تتراوح بين 0.542 و0.674، دالة عند 0.01، وتصنف كمتوسط إلى قوي متوسط .أعلى
ارتباط 0.674 (مراعاة مصالح أصحاب العلاقة)، وأدناها 0.542 (الرضا عن أداء المشروع في ظل
التشريعات). هذا يعكس تأثيراً معتدلاً للتشريعات على رضا الأطراف ذات العلاقة.

البعد الخامس: استمرارية المشروع وعدم تعثره

جدول 14-3: معاملات الارتباط والدالة الإحصائية للبعد الخامس: استمرارية المشروع وعدم تعثره

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1. تساعد التشريعات على استمرارية المشاريع دون توقف.	0.642**	.000
2. يتم تدارك الأزمات بسرعة لضمان استكمال المشروع.	0.514**	.000
3. القوانين توفر حلولاً بديلة في حال وقوع مشاكل تمويلية أو تنظيمية.	0.845**	.000
4. توجد آليات واضحة لتجاوز العقبات القانونية التي قد تُعطل المشروع.	0.645**	.000
* دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.05 ** دال احصائياً عند المستوي الاحتمالي 0.01		

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.514 و0.845، جميعها دالة عند 0.01، وتصنف بين متوسط إلى قوي جداً. أعلى ارتباط 0.845 (القوانين توفر حلولاً بديلة للمشاكل التمويلية أو التنظيمية)، وأدناها 0.514 (تدارك الأزمات لضمان الاستكمال). يشير هذا إلى أهمية التشريعات في ضمان استمرارية المشاريع.

3.7 ثبات قائمة الاستقصاء:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها عدة مرات متتالية، وقد تحقق الباحث من ثبات أداة البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

جدول 15-3: نتائج ثبات أداة الاستقصاء باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المتغيرات	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1 وضوح الأنظمة والتشريعات	4	0.873
2 المرونة التشريعية وتقبل التعديلات	4	0.903
3 البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	4	0.899

4	الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات	4	0.904
5	التنظيم المؤسسي والحوكمة	4	0.933
6	الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع	4	0.935
7	التحكم في التكاليف والميزانية	4	0.911
8	تحقيق أهداف المشروع والجودة	4	0.566
9	الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)	4	0.872
10	استمرارية المشروع وعدم تعثره	4	0.834
الأداة ككل		40	0.971

أظهرت معظم الأبعاد مستويات عالية من الثبات، إذ تراوحت قيم ألفا بين 0.834 و0.935، ما يدل على اتساق داخلي جيد إلى ممتاز للأدوات المستخدمة، مثل: الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع (0.935)، والتنظيم المؤسسي والحوكمة (0.933)، والمرونة التشريعية وتقبل التعديلات (0.903).

يعد بعد تحقيق أهداف المشروع والجودة هو الأقل في مستوى الثبات بقيمة 0.566، وهو ما يعتبر ثباتاً مقبولاً إلى متوسطاً، لكنه أقل مقارنة بالأبعاد الأخرى.

فيما يتعلق بالأداة ككل، سجلت قيمة 0.971، وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على ثبات عالٍ جداً واتساق داخلي ممتاز، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الاستبيان.

3.8 معيار التصحيح:

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، حيث يعبر كل اختيار عن درجة موافقة المشارك على العبارة، ويتراوح بين (1) أعارض بشدة، و(5) أوافق بشدة. ولغرض تصنيف نتائج الاستجابات وتحديد الفئة التي تنتمي إليها كل قيمة رقمية، تم احتساب طول الخلية بالطريقة التالية:

تم أولاً تحديد الفارق بين أعلى وأدنى قيمة في المقياس $(5 - 1 = 4)$ ، ومن ثم قسمته على عدد فئات المقياس (5 فئات) للحصول على طول الخلية الواحدة: $0.80 = 5/4$

بعدها، تم تحديد حدود كل فئة بإضافة طول الخلية تدريجياً إلى الحد الأدنى (1)، وبهذا أصبحت حدود الفئات على النحو التالي:

الفئة	مدى القيم	التفسير
1	من 1.00 إلى أقل من 1.80	منخفض جدا
2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	منخفض
3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط
4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	عالي
5	من 4.20 إلى 5.00	عالي جدا

يتيح هذا التصنيف تفسير المتوسطات الحسابية لدرجات الاستجابة بشكل دقيق عند تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، مما يسهم في الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ووضوحًا عند تقييم أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية.

3.9 المعالجة والأدوات الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS v.26)، وذلك بهدف التحقق من أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. وقد شملت التحليلات الإحصائية التي تم تطبيقها ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة (الجنس، حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين، الفئة العمرية، عدد سنوات الخبرة).
- معامل ارتباط بيرسون لاختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- معامل الثبات كرونباخ ألفا لقياس موثوقية أداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، المستوى والترتيب لتحليل استجابات العينة.
- اختباري تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) واختبار (T-test): لاختبار دلالة الفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باختلاف الخصائص الديموغرافية
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد: لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر التشريعات (بأبعادها المختلفة) على أداء المشاريع الصناعية.

الفصل_ 4 النتائج والتوصيات

4.1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. كما يتضمن عرضًا للنائج التي تم التوصل إليها بشكل تفصيلي، وتحليلها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

4.2 الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء::

يقيس الانحراف المعياري درجة التشتت أو التوزيع للقيم عن الوسط الحسابي. ويعكس مدى انتشار البيانات. من خلال حساب الانحراف المعياري، يمكننا تقييم مدى انحراف الإجابات عن المتوسط، مما يعطينا فكرة عن استقرار أو تباين الإجابات.

• أبعاد الاحتراق الوظيفي:

جدول 1-4: الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء للمتغيرات المستقلة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	Sig.	الترتيب	مستوي الموافقة
المتغير المستقل: الاحتراق الوظيفي البعد الأول: وضوح الأنظمة والتشريعات						
1. الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية واضحة وسهلة الفهم.	4.3143	.79021	45.679	.000	2	عالي جدا
2. يوجد توجيه كافٍ يشرح كيفية تطبيق التشريعات الصناعية.	3.9286	.96791	33.958	.000	4	عالي جدا
3. الجهات التنظيمية توضح بانتظام تحديثات الأنظمة ذات العلاقة بالمشاريع.	4.3571	.85186	42.794	.000	1	عالي جدا

4. يوجد دليل رسمي يسهل الرجوع إليه لفهم تفاصيل التشريعات.	4.0286	.85077	39.618	.000	3	عالي
المتوسط العام	4.15	0.86				عالي
البعد الثاني: المرونة التشريعية وتقبل التعديلات						
1. التشريعات تسمح بتعديلات مرنة بناءً على طبيعة المشروع.	4.1429	.85611	40.487	.000	4	عالي
2. هناك إمكانية لتقديم اقتراحات تشريعية من قبل القائمين على المشاريع.	4.2286	.80165	44.132	.000	3	عالي جدا
3. الإجراءات النظامية تستوعب الابتكار والتغيير في المشاريع الصناعية.	4.3571	.78085	46.685	.000	1	عالي جدا
4. تتم مراجعة بعض القوانين بسرعة استجابة لاحتياجات المشاريع.	4.2429	.80642	44.020	.000	2	عالي جدا
المتوسط العام	4.24	0.81				عالي جدا
البعد الثالث: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات						
1. الإجراءات التشريعية تمر بمراحل كثيرة تؤخر التنفيذ.	4.2429	.82419	43.070	.000	2	عالي جدا
2. متطلبات الموافقات الرسمية معقدة وتستهلك وقتًا طويلاً.	4.1857	.87299	40.115	.000	4	عالي =
3. تعدد الجهات الرقابية يبطئ عملية بدء المشروع الصناعي.	4.2429	.92369	38.431	.000	3	عالي جدا
4. البيئة التنظيمية تتطلب أوراقًا وإجراءات لا تضيف قيمة فعلية.	4.2857	.83654	42.863	.000	1	عالي جدا
المتوسط العام	4.23	0.86				عالي جدا

البعد الرابع: الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات						
1. التشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية ثابتة ولا تتغير بشكل مفاجئ.	4.2857	.81903	43.780	.000	3	عالي جدا
2. هناك وضوح حول مدة سريان الأنظمة وعدم تغييرها خلال تنفيذ المشروع.	4.3286	.81154	44.626	.000	1	عالي جدا
3. التغييرات التشريعية تتم بطريقة مدروسة ومعلنة مسبقاً.	4.3286	.82920	43.675	.000	2	عالي جدا
4. نادرًا ما تؤثر التعديلات التشريعية سلبًا على المشاريع الجارية.	4.2000	.94178	37.312	.000	4	عالي جدا
المتوسط العام	4.28	0.85				عالي جدا
البعد الخامس: التنظيم المؤسسي والحوكمة						
1. الجهات التنظيمية تطبق مبادئ الحوكمة بوضوح.	4.3571	.79920	45.614	.000	1	عالي جدا
2. هناك تنسيق جيد بين الجهات المسؤولة عن التشريعات الصناعية.	4.2857	.83654	42.863	.000	3	عالي جدا
3. يُراعى توزيع الصلاحيات والرقابة في إعداد الأنظمة.	4.2000	.84442	41.614	.000	4	عالي جدا
4. النظام المؤسسي يدعم الشفافية والمساءلة في مشاريع الصناعة.	4.3000	.82269	43.730	.000	2	عالي جدا
المتوسط العام	4.28	0.82				عالي جدا

يوضح جدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستقصاء المتعلقة بالمتغير المستقل "التشريعات".

المتوسطات العالية (تتراوح بين 3.93 و 4.36) تعكس مستوى موافقة مرتفع جدًا إلى مرتفع من عينة الدراسة على عبارات وضوح الأنظمة، المرونة التشريعية، تعقيد الإجراءات، الاستقرار التشريعي، والتنظيم المؤسسي، مما يشير إلى أن المشاركين يرون التشريعات واضحة ومرنة لكنها قد تحتوي على بعض الإجراءات البيروقراطية.

الانحراف المعياري متوسط إلى منخفض (0.78 - 0.97)، مما يدل على تجانس نسبي في الآراء بين أفراد العينة مع بعض التباين الطبيعي، خصوصاً في البند الثاني في بعد وضوح الأنظمة (0.967) الذي يعكس بعض التفاوت في تقييم كفاية التوجيه.

يأتي بعد المرونة التشريعية وتقبل التعديلات في المرتبة الأعلى من حيث الموافقة (متوسط عام 4.24) يعقبه بعد الاستقرار التشريعي والتنظيم المؤسسي بنفس المستوى تقريباً، ما يؤكد أهمية هذه الأبعاد في تعزيز فهم وإدراك تأثير التشريعات.

• أبعاد الأداء الزمني:

جدول 2-4: الإحصاءات الوصفية لعبارات قائمة الاستقصاء للمتغيرات التابعة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	Sig.	الترتيب	مستوي الموافقة
المتغير التابع: الأداء الوظيفي البعد الأول: الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع						
1. غالباً ما يتم تنفيذ المشاريع الصناعية ضمن الجدول الزمني المخطط.	4.3571	.76207	47.836	.000	1	عالي جداً
2. التأخيرات الناتجة عن الإجراءات التشريعية محدودة.	4.2714	.83269	42.918	.000	3	عالي جداً
3. يتم اتخاذ قرارات سريعة تساعد في تسريع التنفيذ.	4.3571	.79920	45.614	.000	2	عالي جداً

4. التشريعات تساعد في تجاوز العقبات الزمنية للمشاريع.	4.2714	.83269	42.918	.000	4	عالي جدا
المتوسط العام	4.32	0.76				عالي جدا
البعد الثاني: التحكم في التكاليف والميزانية						
1. يتم التحكم في التكاليف ضمن نطاق الميزانية المخططة.	4.2857	.81903	43.780	.000	3	عالي جدا
2. هناك مرونة تشريعية تسمح بإعادة توزيع البنود المالية عند الحاجة.	4.0571	.86620	39.188	.000	4	عالي
3. التشريعات تساعد في تقليل الهدر المالي بالمشاريع.	4.3714	.81953	44.628	.000	2	عالي جدا
4. لا تتسبب الأنظمة في زيادة غير مبررة بتكاليف المشروع.	4.4000	.76896	47.874	.000	1	عالي جدا
المتوسط العام	4.31	0.80				عالي جدا
البعد الثالث: تحقيق أهداف المشروع والجودة						
1. تحقق المشاريع الصناعية أهدافها الأساسية بفعالية.	4.3143	.80834	44.654	.000	2	عالي جدا
2. التشريعات تدعم الجودة والمعايير الفنية في التنفيذ.	4.2429	.85864	41.342	.000	4	عالي جدا
3. الرقابة النظامية تساهم في تحسين جودة المنتجات والمخرجات.	4.3429	.77806	46.699	.000	1	عالي جدا
4. الأنظمة تتيح مراجعة أداء المشروع خلال التنفيذ لتصحيح المسار.	4.2143	.74001	47.647	.000	3	عالي جدا
المتوسط العام	4.27	0.81				عالي جدا
البعد الرابع: الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)						

1. يشعر أصحاب العلاقة بالرضا عن أداء المشروع في ظل التشريعات الحالية.	4.3714	.72575	50.395	.000	2	عالي جدا
2. التشريعات تعزز ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة في المشروع.	4.3000	.70915	50.731	.000	4	عالي جدا
3. تتم مراعاة مصالح جميع أصحاب العلاقة ضمن الأطر التنظيمية.	4.3857	.72817	50.392	.000	1	عالي جدا
4. لا تُشكل الأنظمة عائقاً أمام التواصل والتنسيق بين الأطراف المعنية.	4.3429	.72002	50.464	.000	3	عالي جدا
المتوسط العام	4.27	0.79				عالي جدا
البعد الخامس: استمرارية المشروع وعدم تعثره						
1. تساعد التشريعات على استمرارية المشاريع دون توقف.	4.3143	.77165	46.778	.000	3	عالي جدا
2. يتم تدارك الأزمات بسرعة لضمان استكمال المشروع.	4.3143	.80834	44.654	.000	4	عالي جدا
3. القوانين توفر حلولاً بديلة في حال وقوع مشاكل تمويلية أو تنظيمية.	4.3286	.75607	47.900	.000	2	عالي جدا
4. توجد آليات واضحة لتجاوز العقبات القانونية التي قد تُعطل المشروع.	4.3571	.74281	49.077	.000	1	عالي جدا
المتوسط العام	4.35	0.72				عالي جدا

يبين جدول (18) أن عبارات قياس أداء المشاريع الصناعية حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة جداً تتراوح بين 4.06 و4.40، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.71 - 0.83)، مما يعكس اتفاقاً قوياً بين المشاركين حول التأثير الإيجابي للتشريعات على الالتزام الزمني، التحكم في التكاليف، تحقيق الأهداف، رضا أصحاب العلاقة، واستمرارية المشروع.

أعلى متوسط تمثل في بند "لا تتسبب الأنظمة في زيادة غير مبررة بتكاليف المشروع" (4.40) وبند "يشعر أصحاب العلاقة بالرضا عن أداء المشروع" (4.38)، مما يشير إلى رضا ملحوظ وثقة في البيئة التنظيمية.

انخفاض الانحراف المعياري خاصة في بعد الرضا العام (حوالي 0.72) يؤكد تقارب الآراء واستقرارها بين المتوسط العام لأداء المشاريع كان مرتفعاً جداً (بين 4.27 و 4.35) ما يدل على تقييم إيجابي شامل من المشاركين حول أثر التشريعات على تحسين الأداء.

4.3 اختبار T للمقارنة بين الجنسين في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية

يهدف هذا التحليل إلى دراسة الفروق الدالة إحصائياً بين الجنسين (ذكور وإناث) في تقييم أبعاد المتغير المستقل (التشريعات) والمتغير التابع (أداء المشاريع الصناعية). تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات التقييم لكل بعد من الأبعاد.

جدول 3-4: نتائج اختبار T للمقارنة بين الجنسين في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية

البعد	قيمة t	Sig. (2-tailed)	التعليق
وضوح الأنظمة والتشريعات	1.686	0.096	لا يوجد فرق دال
المرونة التشريعية وتقبل التعديلات	1.341	0.184	لا يوجد فرق دال
البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	0.403	0.688	لا يوجد فرق دال
الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات	0.960	0.340	لا يوجد فرق دال
التنظيم المؤسسي والحوكمة	0.459	0.648	لا يوجد فرق دال
الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع	0.795	0.430	لا يوجد فرق دال
التحكم في التكاليف والميزانية	0.929	0.356	لا يوجد فرق دال
تحقيق أهداف المشروع والجودة	0.692	0.491	لا يوجد فرق دال

الرضا العام من أصحاب العلاقة	-0.202	0.840	لا يوجد فرق دال
استمرارية المشروع وعدم تعثره	0.876	0.384	لا يوجد فرق دال

جميع نتائج اختبار T أظهرت عدم وجود توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في تقييم أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية، مما يدل على توافق وجهات النظر بين الذكور والإناث في هذه الدراسة.

4.4 اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية

أولاً: حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين

للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقييم المشاركين لأبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية باختلاف حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

جدول 4-4: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين في أبعاد التشريعات

وأداء المشاريع الصناعية

البعد	قيمة F	Sig.(الدلالة الإحصائية)	هل الفروق دالة؟
وضوح الأنظمة والتشريعات	0.274	0.761	لا
المرونة التشريعية وتقبل التعديلات	0.462	0.632	لا
البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	0.672	0.514	لا
الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات	0.153	0.858	لا
التنظيم المؤسسي والحوكمة	0.236	0.791	لا
الأداء الكلي للتشريعات	0.262	0.770	لا
الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع	0.394	0.676	لا
التحكم في التكاليف والميزانية	0.314	0.732	لا
تحقيق أهداف المشروع والجودة	0.040	0.961	لا

لا	0.173	1.800	الرضا العام من أصحاب العلاقة
لا	0.201	1.644	استمرارية المشروع وعدم تعثره
لا	0.882	0.125	الأداء الكلي للمشاريع

تشير نتائج تحليل التباين (ANOVA) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم المشاركين لأبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية وفقاً لحجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين، مما يدل على اتساق الآراء وتجانس التقييمات بين مختلف أحجام المشاريع.

ثانياً: الفئة العمرية

للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقييم المشاركين لأبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية باختلاف الفئة العمرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

جدول 4-5: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين الفئة العمرية في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية

هل الفروق دالة؟	Sig.(الدلالة الإحصائية)	قيمة F	البعد
لا	0.679	0.507	وضوح الأنظمة والتشريعات
لا	0.836	0.286	المرونة التشريعية وتقبل التعديلات
لا	0.374	1.057	البيروقراطية وتعقيد الإجراءات
لا	0.339	1.142	الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات
لا	0.186	1.650	التنظيم المؤسسي والحوكمة
لا	0.512	0.775	البعد الكلي للتشريعات
لا	0.316	1.202	الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع
لا	0.921	0.163	التحكم في التكاليف والميزانية
لا	0.391	1.017	تحقيق أهداف المشروع والجودة
نعم	0.043	2.864	الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)
لا	0.702	0.474	استمرارية المشروع وعدم تعثره
لا	0.539	0.727	الأداء الكلي للمشاريع

تشير نتائج تحليل التباين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معظم الأبعاد قيد الدراسة بين المشاركين بحسب الفئة العمرية، باستثناء بُعد الرضا العام من أصحاب العلاقة، والذي أظهر فرقاً دالاً إحصائياً، مما قد يعكس اختلاف مستوى التوقعات أو الخبرات العملية بين حملة الفئات المختلفة.

ثالثاً: سنوات الخبرة

للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقييم المشاركين لأبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية باختلاف سنوات الخبرة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

جدول 4-6: نتائج اختبار ANOVA للمقارنة بين سنوات الخبرة في أبعاد التشريعات وأداء المشاريع الصناعية

البعد	قيمة F	Sig.(الدلالة الإحصائية)	هل الفروق دالة؟
وضوح الأنظمة والتشريعات	0.823	0.486	لا
المرونة التشريعية وتقبل التعديلات	0.394	0.758	لا
البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	0.211	0.889	لا
الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات	0.831	0.481	لا
التنظيم المؤسسي والحوكمة	0.433	0.730	لا
البعد الكلي للتشريعات	0.515	0.673	لا
الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع	1.015	0.392	لا
التحكم في التكاليف والميزانية	0.970	0.412	لا
تحقيق أهداف المشروع والجودة	0.658	0.581	لا
الرضا العام من أصحاب العلاقة	2.229	0.093	قريب من الدلالة
استمرارية المشروع وعدم تعثره	1.329	0.273	لا
الأداء الكلي للمشاريع	0.649	0.587	لا

أظهرت النتائج أن جميع الأبعاد لم تسجل فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى (Sig. > 0.05)،

مما يعني أن تقييم أثر التشريعات والأداء كان متقارباً بغض النظر عن سنوات الخبرة، ولكن بُعد "الرضا

العام من أصحاب العلاقة" اقترب من الدلالة (Sig = 0.093)، وقد يشير إلى وجود اتجاه نحو فرق قد

يصبح دالاً عند عينة أكبر.

4.5 اختبار فرضيات الدراسة:

سعى هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية التي تم صياغتها لقياس أثر التشريعات (بأبعادها المختلفة) على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية. وقد تم الاعتماد في هذا الاختبار على الأسلوب الإحصائي المناسب لطبيعة البيانات، أبرزه تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (أبعاد التشريعات) والمتغير التابع (أداء المشاريع الصناعية).

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشريعات (كمتغير مستقل) على أداء المشاريع الصناعية (كمتغير تابع) في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأنظمة والتشريعات على أداء المشاريع الصناعية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمرونة التشريعات وتقبل التعديلات على أداء المشاريع الصناعية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيروقراطية وتعقيد الإجراءات على أداء المشاريع الصناعية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات على أداء المشاريع الصناعية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم المؤسسي والحوكمة على أداء المشاريع الصناعية.

نتائج التحقق من الفرضية الرئيسية الأولى:

جدول 4-7: تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار	قيمة T	Sig.	مستوي الدلالة الاحصائية
الثابت	2.144	.266		8.054	.000	دال
التشريعات	.511	.062	.707	8.246	.000	دال
Model Summary			تحليل التباين ANOVA			

معامل الارتباط	0.707	قيمة الاختبار F	67.993
قيمة معامل التحديد R ²	0.500	القيمة الاحتمالية	0.000
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	0.493		

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول (23) وجود أثر معنوي ودال إحصائيًا للتشريعات كمتغير مستقل على أداء المشاريع الصناعية كمتغير تابع في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ معامل الانحدار 0.511 مع دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000 < 0.05$). كما أظهر النموذج قوة تفسير جيدة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي 0.50، مما يعني أن التشريعات تفسر حوالي 50% من التغير في أداء المشاريع الصناعية.

نتائج التحقق من الفرضيات الفرعية:

جدول 4-8: تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد التشريعات على أداء المشاريع الصناعية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار	قيمة T	Sig.	مستوي الدلالة الاحصائية
(Constant)	2.188	.261		8.367	.000	دال
وضوح الأنظمة والتشريعات	.559	.114	.086	2.514	.009	دال
المرونة التشريعية وتقبل التعديلات	.435	.164	.023	2.101	.000	دال
البيروقراطية وتعقيد الإجراءات	-.412	.149	.618	2.774	.007	دال
الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات	.402	.164	.334	1.409	.005	دال
التنظيم المؤسسي والحوكمة	.246	.159	.366	1.546	.002	دال
Model Summary			تحليل التباين ANOVA			
معامل الارتباط			0.743	قيمة الاختبار F	15.816	

0.000	القيمة الاحتمالية	0.553	قيمة معامل التحديد R^2
		0.518	قيمة معامل التحديد المعدل R^2

أما تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (24) فقد بين أن أبعاد التشريعات المختلفة جميعها لها أثر معنوي على أداء المشاريع الصناعية، حيث كانت قيم معاملات الانحدار المعيارية (Beta) ودالة T الخاصة بها دالة إحصائية، مع وجود دلالة إحصائية أقل من 0.05 لجميع الأبعاد، عدا البعد الخاص بالبيروقراطية وتعقيد الإجراءات الذي أظهر تأثيراً سلبياً ومعنوياً ($Beta = -0.412$)، ما يشير إلى أن زيادة تعقيد الإجراءات تؤدي إلى تراجع أداء المشاريع. أما بقية الأبعاد مثل وضوح الأنظمة والمرونة والاستقرار والتنظيم المؤسسي فقد كان تأثيرها إيجابياً.

4.6 النتائج:

1. يوجد أثر واضح وإحصائي للتشريعات على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر واضح لوضوح الأنظمة والتشريعات على تحسين أداء المشاريع الصناعية.
3. توجد علاقة إيجابية بين مرونة التشريعات وقابلية تعديلها وبين تطور أداء المشاريع.
4. تؤثر البيروقراطية وتعقيد الإجراءات بشكل سلبي على أداء المشاريع الصناعية.
5. يساهم الاستقرار التشريعي في تعزيز أداء المشاريع، بينما تؤثر التغييرات المتكررة سلبًا.
6. التنظيم المؤسسي الجيد والحوكمة الفعالة لهما أثر إيجابي على أداء المشاريع الصناعية.
7. لا توجد فروق بين الذكور والإناث في تقييمهم لتأثير التشريعات على أداء المشاريع.
8. لا توجد فروق بين المشاريع الصغيرة والكبيرة من حيث تقييمهم لتأثير التشريعات.
9. لا توجد فروق كبيرة بين الفئات العمرية المختلفة، باستثناء "الرضا من أصحاب العلاقة"، حيث ظهرت فروق واضحة.
10. لا توجد فروق بحسب سنوات الخبرة في تقييم أثر التشريعات، لكن "الرضا من أصحاب العلاقة" كان قريبًا من الفرق الإحصائي.

4.7 التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة تعزيز وضوح الأنظمة والتشريعات الصناعية من خلال صياغتها بلغة واضحة ومباشرة، وتوفير أدلة تفسيرية تساهم في تسهيل فهمها من قبل أصحاب المشاريع والعاملين في القطاع الصناعي.
2. يوصي الباحث بزيادة مرونة التشريعات الصناعية وتقبل التعديلات المناسبة، بما يتماشى مع متغيرات السوق واحتياجات المشاريع، وذلك لتوفير بيئة تنظيمية أكثر قابلية للتكيف.
3. يوصي الباحث بالعمل على تقليص مستويات البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس وتشغيل المشاريع الصناعية، وتبني الحلول الرقمية لتسهيل العمليات وتسريع المعاملات.
4. يوصي الباحث بضرورة المحافظة على الاستقرار التشريعي وتجنب التغييرات المتكررة في القوانين والأنظمة، لما لذلك من أثر مباشر على قدرة المشاريع على التخطيط واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة.
5. يوصي الباحث بتعزيز التنظيم المؤسسي وتطبيق مبادئ الحوكمة في المشاريع الصناعية، من خلال إنشاء هياكل تنظيمية واضحة واعتماد معايير شفافة للمساءلة والإدارة الرشيدة.

6. يوصي الباحث بتصميم وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل تستهدف رفع وعي أصحاب المشاريع والمسؤولين عن التشريعات الصناعية، وإطلاعهم على التحديثات النظامية وآليات الامتثال لها.
7. يوصي الباحث بتوسيع نطاق المشاركة بين القطاعين العام والخاص في صياغة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، لضمان توافقها مع احتياجات الواقع العملي.
8. يوصي الباحث بإجراء دراسات مستقبلية مماثلة تشمل قطاعات صناعية أخرى، أو مناطق جغرافية مختلفة داخل المملكة، كما يُقترح التوسّع في دراسة أثر التشريعات على محاور أخرى مثل الابتكار أو الاستدامة.

المراجع

المراجع العربية:

1. الحسون، عبد العزيز. (2021). المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات والمعالجات. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، 14(2)، ص 115-140.
2. المحيميد، فهد، وأبو النور، خالد. (2020). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، 14(1)، ص 77-99.
3. الذيابي، أحمد. (2023). الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية. مجلة البحوث القانونية، جامعة تبوك، 7(1)، ص 25-55.
4. الشريف، طارق، والراجحي، أحمد. (2023). أسباب تعثر المشاريع السعودية ومتطلبات تقييدها. مجلة جامعة الملك سعود (العمارة والتخطيط)، 35(2)، ص 112-135.
5. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (2022). الاستراتيجية الوطنية للصناعة. الرياض: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، المملكة العربية السعودية.
تم الاطلاع عليه من: <https://www.mim.gov.sa> بتاريخ 24 يونيو 2025.
6. هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. (2023). التقرير السنوي لأداء الهيئة. الرياض: الهيئة العامة للمحتوى المحلي.
- تم الاطلاع عليه من: <https://www.localcontent.gov.sa> بتاريخ 15 يونيو 2025.
7. مجلس الشورى السعودي. (2024). مناقشة تقرير هيئة المحتوى المحلي: توصيات الجلسة رقم (32).
- تم الاطلاع عليه من الموقع الرسمي لمجلس الشورى: <https://shura.gov.sa> بتاريخ 24 يونيو 2025.
8. وزارة التجارة. (2019). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020: تقدم السعودية في مؤشرات التنافسية.
- تم الاطلاع عليه من: <https://mci.gov.sa> بتاريخ 25 يونيو 2025.
9. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب). (2023). ملتقى أسبار - تقرير رقم 105 حول تحديات وتمكين الصناعة.
- تم الاطلاع عليه من: <https://ndlp.gov.sa> بتاريخ 25 يونيو 2025.

الملاحق

الاستبانة:

السادة المحترمين:

تحية طيبة وبعد:

عزيزي/عزيزتي المستجيب/ة،

نشكر لك تخصيص وقتك للمشاركة في هذه الاستبانة، التي تهدف إلى دراسة أثر التشريعات على أداء المشاريع الصناعية في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وضوح ومرونة الأنظمة والتشريعات الحالية، وتحليل أثرها على جوانب متعددة من أداء المشاريع مثل الالتزام الزمني، والتحكم في التكاليف، وتحقيق الجودة، ورضا أصحاب العلاقة، واستمرارية المشروع.

نحن نسعى من خلال هذه الاستبانة إلى جمع آراء وتجارب المهنيين العاملين في المشاريع الصناعية القائمة، لفهم واقع التشريعات وأثرها التطبيقي.

جميع البيانات التي يتم جمعها ستستخدم لأغراض بحثية فقط، وسيتم التعامل معها بشكل سري تمامًا، ولن يتم مشاركة أي معلومات شخصية.

يرجى الإجابة على الأسئلة بناءً على تجربتك العملية المباشرة في المشاريع الصناعية.

شكرا لتعاونك ودعمك!

الجزء الأول

البيانات الشخصية

أولاً: الجنس

ذكر		أنثى
-----	--	------

ثانياً: حجم المشروع الصناعي حسب عدد الموظفين

صغير (من 1 إلى 100 موظف)		متوسط (من 101 إلى 250 موظف)		كبير (أكثر من 250 موظف)
-----------------------------	--	-----------------------------	--	----------------------------

ثالثاً: الفئة العمرية

1		أقل من 30 سنة
2		من 30 إلى 39 سنة
3		من 40 إلى 49 سنة
4		50 سنة فأكثر

رابعاً: عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي

1		أقل من 5 سنة
2		من 5 إلى 10 سنة
3		من 11 إلى 15 سنة
4		15 سنة فأكثر

الجزء الثاني

المحور الأول/ فقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (/) عند المؤشر الذي تعتقد أنه يمثل رأيك الشخصي على العبارات التالية:

الرقم	الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتغير المستقل: التشريعات						
1. وضوح الأنظمة والتشريعات						
1	الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية واضحة وسهلة الفهم.					
2	يوجد توجيه كافٍ يشرح كيفية تطبيق التشريعات الصناعية.					
3	الجهات التنظيمية توضح بانتظام تحديثات الأنظمة ذات العلاقة بالمشاريع.					
4	يوجد دليل رسمي يسهل الرجوع إليه لفهم تفاصيل التشريعات.					
2. المرونة التشريعية وتقبل التعديلات						
5	التشريعات تسمح بتعديلات مرنة بناءً على طبيعة المشروع.					
6	هناك إمكانية لتقديم اقتراحات تشريعية من قبل القائمين على المشاريع.					
7	الإجراءات النظامية تستوعب الابتكار والتغيير في المشاريع الصناعية.					
8	تتم مراجعة بعض القوانين بسرعة استجابة لاحتياجات المشاريع.					
3. البيروقراطية وتعقيد الإجراءات						
9	الإجراءات التشريعية تمر بمراحل كثيرة تؤخر التنفيذ.					

					10	متطلبات الموافقات الرسمية معقدة وتستهلك وقتاً طويلاً.
					11	تعدد الجهات الرقابية يبطئ عملية بدء المشروع الصناعي.
					12	البيئة التنظيمية تتطلب أوراقاً وإجراءات لا تضيف قيمة فعلية.
4. الاستقرار التشريعي وتكرار التغييرات						
					13	التشريعات المتعلقة بالمشاريع الصناعية ثابتة ولا تتغير بشكل مفاجئ.
					14	هناك وضوح حول مدة سريان الأنظمة وعدم تغييرها خلال تنفيذ المشروع.
					15	التغييرات التشريعية تتم بطريقة مدروسة ومعلنة مسبقاً.
					16	نادرًا ما تؤثر التعديلات التشريعية سلبًا على المشاريع الجارية.
5. التنظيم المؤسسي والحوكمة						
					17	الجهات التنظيمية تطبق مبادئ الحوكمة بوضوح.
					18	هناك تنسيق جيد بين الجهات المسؤولة عن التشريعات الصناعية.
					19	يُراعى توزيع الصلاحيات والرقابة في إعداد الأنظمة.
					20	النظام المؤسسي يدعم الشفافية والمساءلة في مشاريع الصناعة.

الرقم	الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتغير التابع: أداء المشاريع الصناعية						
1. الالتزام الزمني بتنفيذ المشروع						
1	غالبًا ما يتم تنفيذ المشاريع الصناعية ضمن الجدول الزمني المخطط.					
2	التأخيرات الناتجة عن الإجراءات التشريعية محدودة.					
3	يتم اتخاذ قرارات سريعة تساعد في تسريع التنفيذ.					
4	التشريعات تساعد في تجاوز العقبات الزمنية للمشاريع.					
2. التحكم في التكاليف والميزانية						
5	يتم التحكم في التكاليف ضمن نطاق الميزانية المخططة.					
6	هناك مرونة تشريعية تسمح بإعادة توزيع البنود المالية عند الحاجة.					
7	التشريعات تساعد في تقليل الهدر المالي بالمشاريع.					
8	لا تتسبب الأنظمة في زيادة غير مبررة بتكاليف المشروع.					
3. تحقيق أهداف المشروع والجودة						
9	تحقق المشاريع الصناعية أهدافها الأساسية بفعالية.					
10	التشريعات تدعم الجودة والمعايير الفنية في التنفيذ.					
11	الرقابة النظامية تساهم في تحسين جودة المنتجات والمخرجات.					

					12	الأنظمة تتيح مراجعة أداء المشروع خلال التنفيذ لتصحيح المسار.
4. الرضا العام من أصحاب العلاقة (Stakeholders)						
					13	يشعر أصحاب العلاقة بالرضا عن أداء المشروع في ظل التشريعات الحالية.
					14	التشريعات تعزز ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة في المشروع.
					15	تتم مراعاة مصالح جميع أصحاب العلاقة ضمن الأطر التنظيمية.
					16	لا تُشكل الأنظمة عائقاً أمام التواصل والتنسيق بين الأطراف المعنية.
5. استمرارية المشروع وعدم تعثره						
					17	تساعد التشريعات على استمرارية المشاريع دون توقف.
					18	يتم تدارك الأزمات بسرعة لضمان استكمال المشروع.
					19	القوانين توفر حلولاً بديلة في حال وقوع مشاكل تمويلية أو تنظيمية.
					20	توجد آليات واضحة لتجاوز العقبات القانونية التي قد تُعطل المشروع.

Abstract الملخص

This study aims to analyze the impact of legislation and regulatory frameworks on the performance of existing industrial projects in the Kingdom of Saudi Arabia. Despite the significant legislative developments under Vision 2030, many industrial projects still face challenges such as delays, high costs, and execution inefficiencies. The research problem stems from the lack of an analytical framework that links existing industrial legislation to actual project performance, particularly in light of overlapping systems and multiple regulatory bodies.

The study seeks to achieve several objectives, including assessing the influence of the legislative environment on planning and execution phases, evaluating the clarity and flexibility of regulations, identifying challenges arising from legal amendments, and measuring stakeholder perceptions regarding legislative efficiency.

The research adopts a descriptive-analytical methodology, using a questionnaire as the primary tool for data collection. The sample consisted of project managers, engineers, and administrative staff involved in ongoing industrial projects, selected using stratified random sampling. Data were analyzed using the SPSS statistical software.

The findings indicate a statistically significant impact of legislation on project performance.

Regulatory clarity and flexibility were found to enhance efficiency, while bureaucracy, procedural complexity, and frequent legal changes negatively affected performance. No significant differences were found across gender, project size, or years of experience, although slight differences were observed in stakeholder satisfaction levels.

Keywords: Industrial Legislation, Institutional Performance, Industrial Projects, Saudi Vision 2030, Regulatory Environment.

MidOcean University

College of Management

Department / Major: Project Management

Title in English

The Impact of Legislation on the Performance of
Industrial Projects: An Applied Study on Existing
Projects in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by:

Mohammed Naji Badawi Sukaik

Student Number:

2021200080

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohammed

Dr. Fayez Jarad

Year: 2025